

هذا عند الخليفة وعندهما الاوز ولاجل الامر واجارة بيت بالسواد ليجذب بيت نار او شيئا  
او يبيعه او يبيع فيه الخبز  
بنفس العصور بخلاف بيع السواد ممن يعلم انه من اهل  
الفتنة فان المعصية تقوم بعينها وحل خبز في بيتهم  
وقال لا يجوز وانما قيد بالثمن اذ لانه لا يجوز في المصارف اتفاقا  
وفي سواد لا يمكنون سفها الاصح وان ما قال ابو حنيفة  
يخص سواد الكوفة فان اكل اهلها ذمي فاما سوادنا  
فاعلام الاسلام فيها طاهرة وبيع ثمنها مكره وتعيد الصلاة  
عليه الاسلام وقبول هديته تجرا واجابة دعوة واستغاثة دامت  
في القياس لا يجوز وجه الاستحسان انه عم قبل  
هذه سنة سلمان وبريلة وكه كسوة نوبا وهداؤه  
اي كره ان يلبسوا العبد غيره نوبا ومثله  
الاستفاد الفزوة  
الاستفاد في استخدام الخصى وان جنت حمل خضاء الا  
وان لا يعرفها في الطهارة  
واقرض وهو غير جائز  
فانه ما شاء من الزود وكل لم يوس هذا عندنا وعند الشافعي رحمه  
لعب التطبخر اذ فيه تشبه بالباطل لكن بشرط الاضطرار  
ولا يكون فيه مفسد فلنا هو  
لا يعقوب الصلوة ولا يكون فيه مفسد فلنا هو  
لا يعقوب الصلوة ولا يكون فيه مفسد فلنا هو

مظنة فوت الصلوة وتضيع العمر واستيلاء الفكر الباطل حتى لا يترك  
لا يحسن بل يجرى والعطش فكيف يغيرها وجعل العقل  
في عنق عبده وبيع ارض ملكه واجارته هذا عند ابي حنيفة  
لان ملكه حرام وعندهما يجوز لان ارضها  
ملوكة وقوله في دعاء اللهم بمعد العرش من عرشك  
وبحسب رسلك وانساك لانه يوهبهم تغلق عرش بالعرش  
ولا حق لاحد على الله تعالى وعند ابي يوسف يجوز الاول  
للدعاء الماثور وتعتير الصيف ونقطة الالعجم  
فانه حسن لهم واجتار قوة البشر والبهائم بل  
يضرب باهل التخصص بالقوت قول ابي حنيفة  
وعند ابي يوسف حمله الله كل ما امره بالعامه  
حسبه فهو احسن وعند محمد رحمه الله لا احسن  
في الثياب وملة الخيس قبل مقدرة باربعين يوما  
وقيل بالشر وهذا في حق لما يمتد في الدنيا لكن ياشم  
وان قلت المدة ويجب ان يامر القاض ببيع ما فضل  
عن قوت وقت اهله فان لم يفعل عمره والصحيح  
ان القاض يبيع ان امتنع اتفاقا لا غلة ارضه ومجاوله  
لا لا احلاد

من يطول به الصلوة

من يطول به الصلوة

معتداية

معتداية